

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن فحص القوائم المالية الأولية المختصرة

لسادة مساهمي شركة اتحاد عذيب للاتصالات

مقدمة

لقد فحصنا القوائم المالية الأولية المختصرة كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٨م المرفقة لشركة اتحاد عذيب للاتصالات ("الشركة") المكونة من:

- قائمة المركز المالي المختصرة كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٨م؛
- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المختصرة عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨م؛
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية المختصرة عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨م؛
- قائمة التدفقات النقدية المختصرة عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨م؛ و
- الإيضاحات للقوائم المالية الأولية المختصرة.

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية الأولية المختصرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

نطاق الفحص

مسؤوليتنا هي فحص القوائم المالية الأولية المختصرة للشركة وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأولية المُنفذ من قبل مراجع الحسابات المستقل للمنشأة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. إلا أنه بسبب الأمور المبينة في فقرة أساس الامتناع عن إيداء الاستنتاج أدناه في تقريرنا، لم نتمكن من إيداء استنتاج فحص حول هذه القوائم المالية الأولية المختصرة.

أساس الامتناع عن إيداء الاستنتاج

تم إعداد القوائم المالية الأولية المختصرة للشركة للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨م على أساس مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة. إلا أننا لم نتمكن من استنتاج استنتاج ما إذا كان استخدام فرضية مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة مناسبة لإعداد هذه القوائم المالية الأولية المختصرة، وذلك بسبب العوامل التالية:

(أ) كما هو مبين في الإيضاح رقم ٢ المرفق بالقوائم المالية الأولية المختصرة، فقد تجاوزت المطلوبات المتداولة للشركة موجوداتها المتداولة بمبلغ ٥٣٦ مليون ريال سعودي كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٨م، كما تكبدت الشركة صافي خسارة بمبلغ ٢١,٨٧ مليون ريال سعودي للفترة المنتهية في ذلك التاريخ.

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن فحص القوائم المالية الأولية المختصرة

للسادة مساهمي شركة اتحاد عذيب للاتصالات (يتبع)

اساس الامتناع عن ابداء الاستنتاج (يتبع)

ب) تتضمن قائمة المركز المالي الأولية المختصرة للشركة موجودات غير مالية بمبلغ ١,٠٤٣ مليون ريال سعودي كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٨م. وقد كان هناك تغييراً كبيراً في السوق حيث منحت هيئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ("الجهة التنظيمية للقطاع") امتياز الاتصالات الموحد لمشغلي شبكات الهاتف المحمول. إلا أن الجهة التنظيمية للقطاع لم تمنح الشركة هذه الرخصة الموحد. أجرت الإدارة تقييماً للتحقق من الهبوط في القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ "الهبوط في قيمة الموجودات" وحددت أن القيم القابلة للاسترداد للموجودات المذكورة أعلاه تجاوزت قيمتها الدفترية كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٨م، ولذلك لم يتم إثبات أي خسارة ناتجة عن الهبوط في القيمة. ويعتمد تقييم الإدارة للتحقق من الهبوط في القيمة بشكل كبير على عدد من الأحكام والافتراضات الموضوعية التي تتعلق بأداء الأعمال في المستقبل. وتتمثل بعض الافتراضات التي قامت الإدارة باستخدامها في فحص الهبوط في القيمة في الأحكام الأساسية، والتي تشمل تأجيل الدفعات للموردين الرئيسيين، والتدفقات النقدية، ومعدلات النمو طويلة الأجل، ومعدل الخصم. يشتمل فحص الهبوط في القيمة على افتراض أن الشركة ستتمكن من طرح أسهم رأس مال جديدة سواءً عن طريق المساهمين الحاليين أو المستثمرين المحتملين وستحصل على دعم تقني ومالي مستمر من مورديها الرئيسيين لتنفيذ خطة الأعمال. إلا أنه وكما في تاريخ اعتماد القوائم المالية الأولية المختصرة، لم يتم توقيع الاتفاق الملزم مع أي مستثمر محتمل أو مع الموردين الرئيسيين لتأكيد تقديمهم للدعم المالي والتقني المستمر بما في ذلك قبولهم بتأجيل الدفعات. علاوة على ذلك، فإن خطة الأعمال تتأثر بشكل كبير بالتغيرات في الإيرادات ومعدلات نمو التكاليف التشغيلية وأي تغيير محتمل معقول في هذه الافتراضات قد يؤدي إلى تراجع الزيادة في القيم القابلة للاسترداد على القيمة الدفترية في تقييم الهبوط في القيمة.

ج) لدى الشركة رصيد متأخر السداد مستحق لموردها الرئيسي بمبلغ ٦١٩ مليون ريال سعودي كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٨م. وقد تواصلت الشركة مع المورد الرئيسي حيث تعتزم ابرام اتفاقية لإعادة هيكلة دفعات المبالغ المستحقة له. وما تزال المناقشات مع المورد الرئيسي مستمرة.

تم إعداد القوائم المالية باستخدام فرضية مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة حيث يرى مجلس الإدارة أن الشركة ستكون قادرة على الانتهاء بنجاح من إعادة هيكلة شروط السداد للمورد الرئيسي كما هو مبين في الإيضاح رقم ٢ المرفق بالقوائم المالية الأولية المختصرة. إلا أننا لم نتمكن من استنتاج ما إذا كان استخدام فرضية مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة مناسبة لإعداد هذه القوائم المالية الأولية المختصرة حيث لم نتبين بعد نتائج إعادة الهيكلة بشكل مقبول في تاريخ هذه القوائم المالية الأولية المختصرة وهي غير مؤكدة أصلياً. إذا كانت فرضية مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة غير مناسبة وتم عرض القوائم المالية الأولية المختصرة على أساس القيمة القابلة للتحقق، فإن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات قد تختلف بصورة جوهرية عن تلك المسجلة حالياً في قائمة المركز المالي الأولية المختصرة. وإذا كانت الشركة غير قادرة على الاستمرار بالحالة التشغيلية في المستقبل المنظور، فإن الشركة قد تكون غير قادرة على سداد التزاماتها خلال السياق الاعتيادي للأعمال وأنه قد يجب إدخال تعديلات، لتعكس الوضع بأن الموجودات قد تكون بحاجة إلى تحقيقها بطريقة أخرى بخلاف السياق الاعتيادي للأعمال، وعلى المبالغ التي قد تختلف بشكل كبير عن المبالغ المدرجة حالياً في قائمة المركز المالي الأولية المختصرة. إضافة لذلك، فإن الشركة قد تضطر إلى إعادة تصنيف موجوداتها ومطلوباتها غير المتداولة لتصبح متداولة. هذا، ولم يتم إدخال أي تعديلات من هذا القبيل على هذه القوائم المالية الأولية المختصرة.

تضمن تقرير مراجع الحسابات المستقل للشركة بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠١٩م كما في للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨م الامتناع عن ابداء الرأي فيما يتعلق بتلك الأمور.

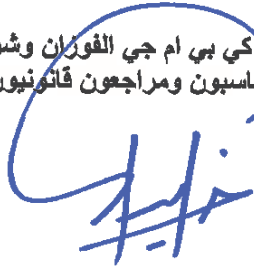
تقرير مراجع الحسابات المستقل عن فحص القوائم المالية الأولية المختصرة

للسادة مساهمي شركة اتحاد عذيب للاتصالات (بتبع)

الامتناع عن إبداء الاستنتاج

وبسبب أهمية الأمر المبين في فقرة أساس الامتناع عن إبداء الاستنتاج في تقريرنا وأثرها المحتمل المتراكم على القوائم المالية الأولية المختصرة، لم نتمكن من الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة بحيث يمكن الاعتماد عليها كأساس لإبداء الاستنتاج حول فحص القوائم المالية الأولية المختصرة المرفقة كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٨م لشركة اتحاد عذيب للاتصالات.

عن /كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



خليل إبراهيم السديس
رقم الترخيص: ٣٧١



الرياض: ٣ ذو الحجة ١٤٤٠ هـ
الموافق: ٤ أغسطس ٢٠١٩